10 الجاري عقد الاجتماع الأول لحملة سندات «كيبكو»

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، عن دعوة حملة سندات الشركة بقيمة 100 مليون دينار، لعقد اجتماعهم الأول يوم الاثنين 10 ديسمبر الجاري. وقالت «كيبكو» في بيان على موقع البورصة أمس، إن الاجتماع سيتم عقده في تمام الساعة 10 صباحا بمقر تشيرمانز كلوب كويت الكائن في شرق، شارع خالد بن الوليد، برج كيبكو، الدور (56). ونوهت الشركة الى أنه في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة انعقاد الاجتماع في التاريخ المذكور، يؤجل الاجتماع إلى انعقاد ثان، وذلك في تمام الساعة 10 من صباح يوم الخميس 13 ديسمبر 2018 بنفس العنوان.

حققوا صافي شراء بـ 57,4 مليون دولار خلال نوفمبر الماضي قبل استكمال الترقية لفوتسي 24 الجاري

الأجانب ضخوا استثمارات بـ 758 مليون دولار في البورصة منذ بداية العام

علاء مجيد

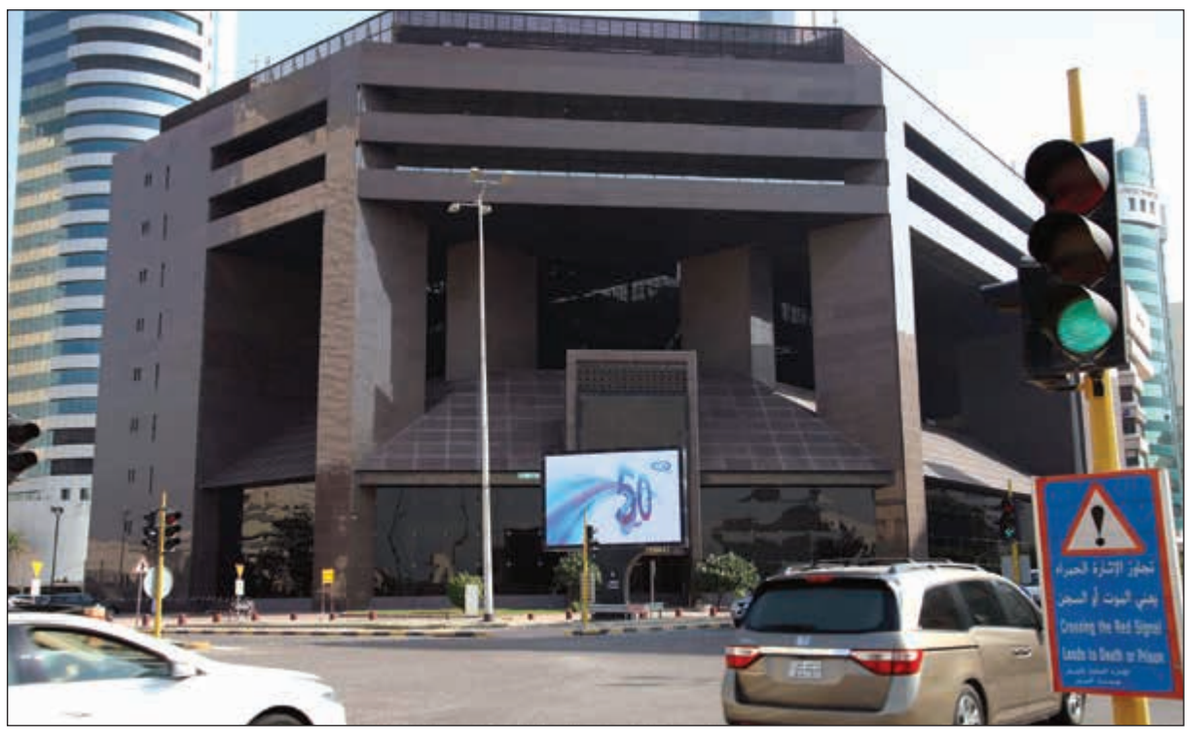

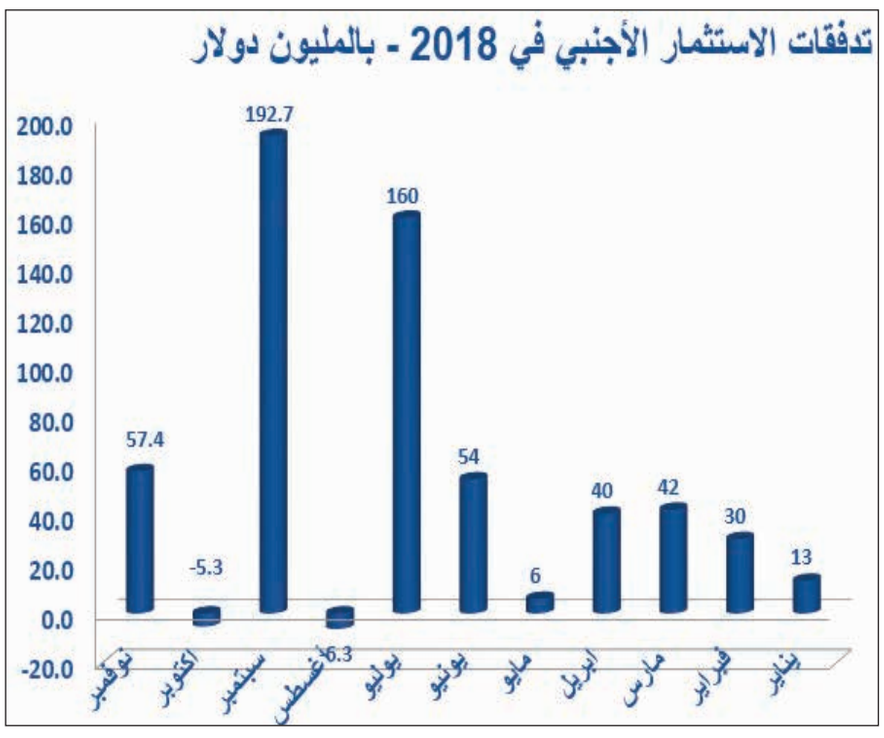

شـهدت بورصة الكويت عـودة الارتفـاع للتدفقات الاجنبيـة مع بـدء المرحلة الثانية من المراجعة النهائية لشـهر ديسـمبر لانضمام الكويت الى مؤشر فوتسي بعد الانخفاض الاخير الذي حدث في شهر أكتوبر الماضي بعد ترقية بورصة الكويت رسميا في 24 سبتمبر، حيث حقـق الاسـتثمار الأجنبي صافي شـراء بقيمـة 57,4 مليون دولار (ما يعادل 17,4 مليون دينار) خلال تعاملات شهر نوفمبر على عكس شهر اكتوبر الذي شـهد خروجا للاجانب بـ 5,3 ملايين دولار (ما يعادل 1,6 مليون دينار).

ومنذ بداية العام وخلال الاحد عشر شهرا قام الاجانب بضخ 758 مليون دولار (ما يعادل 229,8 مليون دينار) في الاسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة وتتخطى تلك القيمة إجمالي صافي الاستثمارات الاجنبيـة التـي تدفقت في البورصـة خلال السـنوات الثـلاث الماضيـة وتخطـت بالعام الحالي اكبر استثمارات سنوية تدفقت في البورصة الكويتية في تاريخها في عام 2014 والتـي تخطـت 600 مليون دولار.

وتركـزت مشـتريات الاجانب في هذا الشـهر من خـلال محافـظ المؤسسـات والشـركات والتـي حققـت فائـض شـراء بقيمـة 20,8 مليون دينار (ما يعادل 68,6 دولار) وفـي المقابل حققت صناديق الاسـتثمار صافي تعاملات بيعيـة بقيمة 2,3 مليـون دينار(ما يعادل 7,6 ملايين دولار) كما اتجه صافي تعامـلات الافـراد الى البيع بقيمة مليون دينار (ما يعادل 3,3 ملايين دولار).

697 مليون دولار استثمارات كويتية غادرت البورصة منذ بداية 2018

الكويتيون يبيعون بكثافة

كشـف الكويتيـون مـن مبيعاتهـم للاسـهم خـلال شـهر نوفمبـر الماضي حيث زاد البيع عن الشـراء بقيمة 21,6 مليون دينار (ما يعادل 71,3 مليون دولار) ليزيد من خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة منذ بداية العام الـى 211,3 مليـون دينار من الاسـتثمارات الكويتية التي غادرت البورصة خلال الاحد عشر شـهرا الأولى من 2018 بما يقارب 697,1 مليون دولار تقريبا.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال نوفمبر الماضي وصـول مشـتريات الأفـراد الكويتيين الـى 99,8 مليون دينار مقابـل مبيعات بـ 122 مليـون دينـار ليبلغ صافي تعاملاتهم بيعا 22,2 مليون دينار لتتآكل كل مشـتريات الكويتيين.

وسجـلت الصنـاديـق الاسـتثمارية المحلية صافي شـراء علـى الأسـهم خـلال نوفمبـر بقيمـة 9,9 ملايـين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 40,7 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 30,8 مليون دينار.

وتركز زخم عمليات البيع لـدى محافظ العمـلاء والتي حققـت صافي بيع 15 مليون دينار (49,5 مليون دولار) من استثماراتها في البورصة خلال نوفمبر الماضي بعد ان وصلت عمليات البيع لديها الى 77,8 مليون دينـار مقابل عمليات شراء بـ 62,7 مليون دينار.

الخليجيون على نهج الأجانب

تـوافـقـت تعـامـلات الخليجيين مع نهج الأجانب كالغالب فقاموا بعمليات شراء خلال شـهر نوفمبر الماضي، حيث جاء صافي الاسـتثمار الشـرائي للخليجيـين خلال شهر نوفمبر 4,13 ملايين دينار (ما يعادل 13,6 مليون دولار) بضغط مشتريات المؤسسات والشركات بمقدار 10,6 ملايين دينار (بما يعادل 35 مليون دولار).

وبلـغ صافي الاسـتثمار البيعي للخليجيين خلال الاحد عشر شـهرا الأولى من العام الحالي 18,6 مليون دينار (بما يعادل 61 مليون دولار) بدفع من مبيعات الافراد الذين وصل صافي مبيعاتهم خلال الشهور التسعة الى 21,6 مليون دينار (بما يعادل 71 مليون دولار).

ترقب اتمام الترقية في ديسمبر

وكانت شـركة هيرميس قد توقعت في تقرير سـابق لهـا تدفـق 2,4 مليـار دولار من الاسـتثمارات الأجنبية الى البورصة الكويتية خلال العامـين المقبلين وحتى مايو 2020 نتيجة انضمام السوق الى المؤشرات العالمية للأسواق الناشـئة متوقعة تدفق 900 مليـون دولار بعـد تفعيـل الانضمام لمؤشر فوتسي في سبتمبر واقتراب اتمام المرحلة الثانيـة في 24 ديسـمبر من العام الحالي و1,5 مليار دولار فـي حـال الانضمام لمؤشـر مورغان سـتانلي للاسـواق الناشـئة بعـد المراجعـة في مايو مـن العام المقبل وإقرار الانضمام في مايو 2020.

وزير الطاقة: الدوحة ستلتزم بجميع التعهدات مثل أي دولة خارج المنظمة

قطر تودِّع «أوبيك» يناير 2019

سعد الكعبي في المؤتمر الصحافي أمس (رويترز)

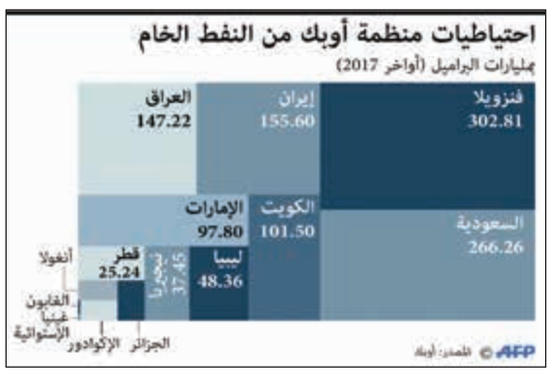

وكـالات: فـي خطـوة مفاجئة، أعلن وزير الطاقة القطري سعد الكعبي أمس أن بلاده سـوف تنسـحب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) اعتبارا من يناير 2019.

وقال الكعبي في مؤتمر صحافـي إن «قطـر تعلـن انسحابها من عضوية منظمة الـدول المصـدرة للبتـرول (أوبيك) اعتبـارا من الأول من يناير 2019»، مضيفا أنه جرى إبلاغ المنظمة بالقرار وستحضر اجتماع أوبيك في قيينا هذا الأسبوع.

وأضاف الكعبي أن قرار الانسحاب من أوبيك جاء بعد مراجعة قطـر ـ أحد أصغر منتجـي النفـط لكنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ـ سـبل تحسـين دورها العالمـي والتخطيط لاستراتيجية طويلة الأجل.

ورأى الوزيـر أن القرار لم يكـن سـهلا، إذ إن قطر عضـو فـي أوبيـك منذ 57 عاما، لكن تأثير البلاد على قرارات إنتاج المنظمة محدود، مشددا على أن قطر ستواصل الالتـزام بجميـع تعهداتها شأنها شأن أي دولة أخرى من منتجي النفـط خارج أوبيك.

النفط يرتفع 5٪ بعد اتفاق أميركي ـ صيني بشأن التجارة

وأوضـح أن قـرار الانسحاب يتماشى مع رغبة قطر في تركيز جهودها على تطوير قطاع الغاز الطبيعي، في الوقت الذي تتحرك فيه صوب زيـادة إنتـاج الغاز المسـال مـن 77 مليونا إلى 110 ملايين طن سنويا.

وقال إن القرار لا يتصل بالمـقاطعة السياسـية والاقتصادية المـفروضة على قطر منذ يونيو 2017 من قبل السعودية و3 دول عربية أخرى.

وحول توقعاته لتداعيات قـرار قطـر بالخـروج من منظمة أوبيك، أوضح الكعبي أن إنتاج دولة قطر من النفط ليس ضخمـا وبالتالي فإن سـوق النفط لن يتأثر بهذا القرار، مؤكدا أن قطر ستكون ملتزمة بما تتخذه أوبيك من قرارات حتى نهاية عضويتها.

وعما إذا كان القرار بشأن الانسحاب من أوبيك هو قرار سياسـي، نفى الكعبي هذا الأمر، قائلا إن القرار يرجع لأسـباب فنية فقط تتعلق باسـتراتيجية قطـر فـي المستقبل تجاه قطاع الطاقة، كما اعتبر أن السعر العادل لبرميل النفط يتراوح ما بين 70 و80 دولارا للبرميل.

وعن إمكانية سعي منتدى الدول المصـدرة للغاز للعب دور مشابه لأوبيك، استبعد الكعبي ذلك، قائلا إن أهداف تأسيس منتدى الدول المصدرة للغاز يختلف عن أوبيك.

في المقابل، قال مصدر في أوبيك إن قـرار قطر «رمزي وهم ليسـوا منتجـا كبيرا، لكنهم لعبـوا دورا كبيرا في تاريخ أوبيك».

إلى ذلك، ارتفعت أسـعار النفط 5٪ خلال تداولات أمس بعد اتفـاق الولايات المتحدة والصـين على عدم فرض أي رسوم جمركية جديدة لمدة 90 يوما وقبل اجتماع أوبيك هذا الأسبوع والذي من المتوقع أن يسفر عن خفض للإمدادات.

أرباح «برقان» ستنمو بـ 19٪ في المتوسط حتى 2022

أوصى بنك قطر الوطني بشـراء سهم بنك برقان وزيادة الوزن النسبي للسهم في المحافظ الاسـتثمارية، وحدد السـعر المسـتهدف لسـهم البنك عند 325 فلساً بزيادة 19,2٪ عن القيمة السوقية للسهم حسـب آخر إغلاق وفقـا للتقرير الصادر أمس.

وقال التقرير إن سهم بنك برقان يعتبر الأرخـص بـين أسـهم البنـوك المدرجـة فـي البورصة الكويتية حيث يتم تداوله بسعر للسهم اقـل بـ 10٪ مـن القيمة الدفتريـة للبنـك فـي الوقت الحالي وبأقل 29٪ عن متوسـط مضاعف القيمة الدفترية لسـهم البنك تاريخيا.

وأشـار التقرير الى ان العائـد علـى حقوق مسـاهمي البنـك يصل الى 12٪ حسب تقديرات بنك قطر الوطني بمعدل يفوق متوسـط العائد علـى حقوق المسـاهمين للقطـاع المصرفي الكويتي البالغ 10٪.

«قطر الوطني» أوصى بشراء سهم البنك وحدد سعره المستهدف عند 325 فلسا

نمو في الأرباح

وتوقع التقرير ان يحقق بنك برقان نموا في صافي الارباح بـ 14,5٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة من 2017 ـ 2022 مدفوعة بنمو الأرباح التشغيلية المتوقع ان يصل الى 9,3٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها.

ويرى التقرير أن هناك عوامل تحفيز قد تسهم في تحسن أرباح البنك الفترة المقبلة، أولهـا تأثير تطبيق المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية رقم 9 على سياسة الإقراض. والثانـي إمكانية إدراج سـهم «برقان» في مؤشـر فوتسي خلال العام 2019. وأخيراً، تثبيـت العملة التركية وأثـر ذلـك إيجابيا في أعمال البنك.

ارتفاع السهم

هذا وقد ارتفع سـهم بنك برقان في البورصة لأعلـى مسـتوى خلال الـ11 شـهرا الماضية منذ منتصـف يناير مـن العـام الحالي وسـجل سـهم البنـك صعـودا بنسبة 0,35٪ مع ختام تعاملات امس ليصل الى 286 فلسا وبلغت مكاسب السهم فلسا واحد مقارنة باقفاله السابق عند 285 فلسا.

وجاء ارتفاع سهم البنك اليوم من خلال تداول 2,57 مليون سهم بقيمة 734,19 الف دينار وذلك من خلال تنفيذ 94 صفقة، كما ساهم صعود البنك في ارتفاع مؤشر البنوك 0,26٪ ليحل في المرتبة السادسة بين اعلى ارتفاعات بقطاعات السوق.

«إرنست آند يونغ» نظمت ندوة «تطور الضرائب والبيئة الرقابية وتأثيره على الشركات الكويتية»

850 مليون دينار تفقدها الكويت سنوياً لعدم تطبيقها ضريبتي «المضافة» و«الانتقائية»

طارق عرابي

الكويت سجلت خطوات سريعة نحو مواكبة الاتجاهات الضريبية والرقابية العالمية

أكد الشـريك الإداري في «إرنست آند يونغ ـ الكويت» وليد العصيمـي على أهمية التمعن في التغيرات الرئيسية بالبيئة الضريبية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي فـي دول مجلـس التعاون الخليجي، وما ينتج عنها من أثر على نتائج الشركات القائمة بالأعمال في الكويت.

وأضـاف العصيمي خلال ندوة عقدها «أرنست آند يونغ» أمس، بمشـاركة 100 شخص من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يمثلون الشركات الإقليمية والدولية التي تعمل في الكويت، بالإضافة إلى كبار المسؤولين من وزارة المالية، أن تطور الضرائب والبيئة الرقابية وتأثيره على الشركات الكويتية يؤكد ضرورة وجود دراسـة متعمقة لتأثير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح على مجموعات الشركات متعددة الجنسيات.

بدوه، قال الشريك بالوكالة لقطاع الضرائب في «آرنست آند يونـغ ـ الكويـت» وليد عبدالفضيل، إن تأخر الكويت أو عدم تطبيقها لضريبة القيمة المضافـة وأيضـا الضريبة الانتقائية يمثل فرصة ضائعة للموازنة العامة للدولة، إذ تفقد من إيراداتها كل عام ما يقارب 850 مليـون دينار كان يمكن تحصيلها من الضريبتين معا.

وأكد عبدالفضيل أن لجوء الكويـت إلى تطبيـق النظام الضريبي لم يعد خيارا بل هو أمر حتمي يجـب اللجوء إليه كإحدى آليـات الإصلاح المالي المطلوب الإسراع بها من أجل تنويع مصادر الإيراد في الموازنة العامة للدولة في ظل اهتزازات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها.

وقلل عبدالفضيل من مخاوف المستهلكين حال تطبيق الضرائب، مبينا أن أثرها يعد محدودا على فواتيرهم الاستهلاكية الشهرية إذ ان معدل الربط الضريبي في «القيمة المضافة» هو 5٪ يعفى منها ضروريات وأساسـيات الحياة اليومية، وهي الأمور التي تحد من أثر الضريبة خصوصا على محدودي الدخل.

واشار إلى أن فوائد تطبيق الضريبـة لا تقتصـر فقـط على ما سـتحصله الدولة من إيرادات، ولكنها سـتدفع نحو نموذج اقتصادي جديد للكويت يساهم في الحفاظ على استدامة المالية العامة ناهيك عن تمويل متحصلات الضريبة للخدمات التي تمولها الحكومة ما سيرفع من مستوى جودتها.

من جهته، شـدد الشريك الضريبي المسـؤول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «إرنست آند يونغ» شريف الكيلاني على ضرورة مواكبة التغيرات العالمية على الساحة الضريبيـة والرقابيـة بآليات متطورة تراعي كل المستجدات على تلك السـاحة، مشيرا في الوقت ذاته إلـى كيفية تمكن الكويت من مواكبة تلك التغيرات.

وأكد أنه في ظـل مبادرة الكويـت كأول دولة من دول مجلـس التعـاون الخليجي بالتوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن تنفيذ المعاهدة الضريبية المتعلقة بإجراءات منع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، فإنها سجلت خطوات سريعة نحو مواكبة الاتجاهات الضريبية والرقابية العالمية.

من جانبه، أشار الشريك في «إرنسـت آند يونغ ـ الكويت» ألوك تشوك، إلى أن هناك العديد من الخصائص البارزة المتنوعة التي تميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتجعلها منطقة جاذبة للنمو والاستثمار.

وتابـع أن الضرائب باتت بالفعل من موضوعات الأعمال الاستراتيجية الجوهرية، وينبغي على الشركات الإقليمية والدولية اتخاذ الخطـوات الضرورية لكي تستعد للتعامل مع التطور المسـتمر في البيئة الضريبية والرقابية مع الاسـتمرار في الامتثـال للقوانـين واللوائح الضريبيـة وتلـك المتعلقـة بالشفافية.

من ناحيته، قال الخبير في الضرائب الدولية والشـريك الضريبي في «ارنست آند يونغ ـ الكويت» أحمد الدسوقي إن السلطات الضريبية والشركات متعددة الجنسـيات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقي مزيـدا من التركيز على نتائـج التعريفـات الجديدة المسـتجدة بموجـب الإجراء السابع من إجراءات منع تآكل الوعـاء الضريبـي وتحويل الأرباح.